صيغة فعال في لغة العرب

حسام النعيمي
مدرس في قسم اللغة العربية

الخلاصة

هذا بحث تناولت فيه صيغة فعال عند العرب ، ووقفت عند القسم الذي اختلفوا فيه بين البناء والمنع من الصرف ، واوردت آراء العلماء في ذلك . وقد اجتهدت في تصحيح الوهم الذي وقع فيه غير واحد من العلماء في فهم ما أورده بعضهم من رأي في البناء وانتهيت الى القول بأن مذهبه حسن متقبل بعد دفع الاعتراض عنه ، واجتهدت في بيان اختلاف العرب في الصيغة موردا ما استدل به العلماء لكل لغة موازنا بين الادلة ومرجحا حتى انتهيت الى الصيغة التي ينبغي أن يصار اليها في لغة الادب اليوم وهي صيغة البناء مستنداً الى أدلة أحسبها كافية في ذلك .

صيغة فعال :

صيغة (فعال) على اربعة اضرب جعلها سيبويه جميعا من المؤنث المعدول : اسم الفعل نحو نزال ودراك وما كان علما للمصدر نحو فجار للفجرة ، وحماد للمحمدة ، والمنادى المؤنث نحو يا لكاع ويا فساق ، وما كان علماً لمؤنث نحو حذام ورقاش ، قال[1] : (هذا باب ما جاء معدولا عن حده من المؤنث ... اما ما جاء اسماً للفعل وصار بمنزلته فقول الشاعر :

مناعها من ابل مناعها ألا ترى الموت لدى ارباعها

... ويقال نزال أي أنزل وقال زهير :

ولنعم حشو الدرع انت اذا دعيت نزال ولج في الذعر

... فالحد في جميع هذا (افعل) ولكنه معدول عن حده ، وحرك آخره لأنه لا يكون بعد الالف ساكن ، وحرك بالكسر لأن الكسر مما

يؤنث به ، تقول انك ذاهبة وانت ذاهبة وتقول هاتي هذا للجارية ، وتقول هذه أمة الله ، واضربي ، اذا أردت المؤنث وانما الكسرة من الياء ، ومما جاء في الوصف منادى وغير منادى ياخباث ويالكاع ... فهذا كله معدول عن وجهه وأصله فجعلوا آخره كآخر ما كان للفعل لانه معدول كما عدل نظار وحذار واشباههما عن حدّهن وكلهن مؤنث فجعلوا بابهن واحداً ... ومما جاء اسماً للمصدر قول الشاعر (النابغة) :

انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار

ففجار معدول عن الفجرة ... واجرى هذا الباب مجرى الذي قبله لأنه عدل كما عدل ولأنه مؤنث بمنزلته ... واعلم ان جميع ما ذكرنا اذا سميت به امرأة فان بني تميم ترفعه وتنصبه وتجربه مجرى اسم لا ينصرف ... ألا ترى ان بني تميم يقولون هذه قطامُ وهذه حذامُ ... واما أهل الحجاز فلما رأوه اسماً لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه ... فاما ما كان آخره راء فان أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز .

والذي نريد أن نقف عنده ههنا القسم الرابع وهو ما سمي به من صيغة فعال مما جاء معدولا به عن جهته لاختلاف العرب فيه ، فقد ذكر سيبويه وجمهور النحويين ان الحجازيين يبنون(*) هذه الصيغة على الكسر فيقولون مثلا جاءت حذامِ ورأيت حذام ومررت بحذام ، وأما التميميون فيعربونها ويمنعونها من الصرف فيقولون جاءت حذامُ ورأيت حذامَ ومررت بحذامَ .

وقد علل سيبويه لغة الحجاز بانهم حملوا هذه الاسماء المؤنثة المعدولة التي جاءت على صيغة فعال نحو حلاق للحالقة وهي المنية(٢) وفجار للفجرة ، وذلك انها اشبهت هذه الاسماء من ثلاثة وجوه فحذام معدولة عن حاذمة كما ان حلاق معدولة عن الحالقة ، وحذام لمؤنث كما

ان حلاق لمؤنث ، وحذام معرفة لأنها علم شخص كما ان حلاق معرفة لأنها علم جنس[٣] ، قال[٤] : (... لأن هذه معدولة عن حاذمة ... وهو ههنا اسم للمؤنث كما كان ثمّ اسماً للمؤنث وهو ههنا معرفة كما كان ثم ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وان لم يكن مثله في جميع الاشياء) . وسيبويه يشير في تعليل لغة الحجاز الى قاعدة (الشيء اذا اشبه الشيء اعطي حكماً من أحكامه)[٥] . وقد نص على هذا الشبه ابن يعيش في شرح المفصل وأشار الى مذهب سيبويه فقال[٦] : (أعلم ان صيغة فعال مما اختص به المؤنث ولا يكون الا معرفة معدولا عن جهته وهو على اربعة أضرب ... الضرب الثاني ان تكون اسماً لمصدر علماً عليه كفجار وبداد ولا تبنى الا أن يجتمع فيها ما اجتمع في نزال وبابه من التعريف والتأنيث والعدل فهي محمولة عليه في البناء لأنها على لفظة ومشابهة له من الجهات المذكورة وهذا مذهب سيبويه ... والمعدولة عن فاعلة في الاعلام كحذام وقطام ... فيها مذهبان أحدهما مذهب أهل الحجاز فانهم يجعلونها كالفصول المتقدمة فيبنونها ويكسرونها حملا عليها لمجامعتها أياها في التأنيث والعدل والتعريف ...) .

وهذا الذي ذكره سيبويه في علة بناء حذام وما أشبهها تابعه الجمهور فيه الا أن المبرد والرضي قد أورد كل منهما علة اخرى ، فقد ذكر المبرد ان هذه الاسماء حقها المنع من الصرف لو لم تكن معدولة لاجتماع علتين من علل منع الصرف فيها فحاذمة علم انثى ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث فلما عدل بها الى حذام عدل بها الى البناء لأنه ليس وراء منع الصرف الا البناء قال[٧] : (قال أبو العباس أعلم انه لا يبنى شيء من هذا الباب على الكسر الا وهو مؤنث معرفة معدول عن جهته ، وهو في المؤنث بمنزلة فعل نحو عمر وقثم في المذكر ، وفعل معدول في حالة المعرفة عن فاعل وكان فاعل ينصرف فلما عدل عنه فعل لم ينصرف ، وفعال معدولة

عن فاعلة ، وفاعلة لا ينصرف في المعرفة ، فعدل الى البناء لأنه ليس بعد ما لا ينصرف الا المبني ...) وقد تابع المبرد في ما ذهب اليه محمد بن الحسن الصغاني في كتابه : ما بنته العرب على فعال قال[٨] : (بداد : أي بددا في معنى متبددة ، وحقيقة هذا انه في موضع مصدر مؤنث معرفة ... وقال حسان بن ثابت حين اغار عيينة بن حصن على سرح المدينة :

كنا ثمانية وكانوا جحفلا لجبا فشلّوا بالرماح بداد

وانما بني للعدل والتعريف والصفة . فلما منع بعلتين من الصرف بني بثلاث لأنه ليس بعد المنع من الصرف الا منع الاعراب) . الا ان جمهور العلماء لم يرتضوا هذا التعليل وأبطلوه قال ابن سيده[٩] : (... لا يزاد ما لا ينصرف بورود علة اخرى على منع الصرف ولا يوجب له البناء لانا لو سمينا رجلا بأحمر لكنا لانصرفه لوزن الفعل والتعريف ولو سمينا به امرأة لكنا لانصرفه ايضا وان كنا قد زدناه ثقلا واجتمع فيه وزن الفعل والتعريف والتأنيث ...) وقد اورد ابن يعيش رأى المبرد وذكر ان ابن كيسان ذهب هذا المذهب ثم ذكر نقضا له قال[١٠] : (وزعم ابو العباس المبرد ان الذي اوجب بناء هذه الاسماء انها لو كانت مؤنثة معرفة غير معدولة لكان حكمها منع الصرف فلما عدلت زادها ثقلا فلم يبق بعد منع الصرف الا البناء وهو رأى ابن كيسان ، وكان ابو اسحاق ينكر هذا القول ويستضعفه ويقول : الاسم اذا اجتمعت فيه علتان امتنع من الصرف ولا يزيده اجتماع العلل على منع الصرف ... وقالوا اذربيجان اسم هذا المكان فانه قد اجتمع فيه التعريف وزيادة الالف والنون والعجمة والتأنيث والتركيب ولم يزده على منع الصرف .)

والذى أراه انه لم يغب عن المبرد ان الاسم اذا اجتمع فيه اكثر من علتين يبقى غير منصرف ولايعود مبنيا ، يدل على ذلك انه ذكر ان (يونس) و (ابراهيم) لاينصرفان اسمين للسورة او لغيرها[١١] ، ومعلوم

ان كلا من الاسمين كان غير منصرف قبل تسمية المؤنث به للعلمية والعجمة فلما سميت به بقي ممنوعا من الصرف ولم يعد مبنيا على انه قد أزداد ثقلا بالتأنيث ، وهذه كانت حجة ابن سيده وهو يجتهد في نقض رأى المبرد كما توهمه • وقد اورد المبرد (بغداد) ايضا فذكر انها ممنوعةمن الصرف(١٢) ولم يقل انها مبنية على مافيها من علل فوق اثنتين ، وهو متفق مع ما اورده ابن يعيش لبعضهم في نقض مذهب المبرد على ماتوهمه •

والذى يتجه لي ان تعدد العلة بحد ذاته ليس مما يستوجب البناء عند المبرد ، ولكن الذى اوجب البناء ههنا عنده هو العدل ، وتعيله في هذه الاسماء مبني على ان العدل بالاسم يؤدى الى انحطاط رتبة لامحالة وما من اسم معدول في اللغة الا وهو أحط رتبة مما عدل عنه ، الا ترى ان عمر معدول عن عامر وعامر منصرف وعمر غير منصرف ، فعبارة المبرد اذن لايجوز ان تحمل على انه يرى بناء الاسم اذا اجتمع فيه اكثر من علتين وانما هو نظر الى رتب الاسم : المتمكن الا مكن وهو المنصرف ثم المتمكن غير الامكن وهو الممنوع من الصرف • ثم غير المتمكن وهو المبني • فاذا عدل بالكلمة عن موقعها انحطت عن رتبتها الى التي تليها ، فلما عدل بفعل عن المنصرف هبط الى رتبة غير المنصرف بسبب العدل ، ولما عدل بفعال عن غير المنصرف هبطت الى رتبة المبني لانه ليس وراء الممنوع من الصرف الا المبني وهو مذهب حسن متقبل •

اما الرضي فقد جاء بعلة غير هذه وتلك وذلك انه جعل هذه الاسماء مبنية عند الحجازيين حملا لها على ماجاء من اسم الفعل على فعال نحو نزال لمشابهتها اياه من وجهين : الوزن والمبالغة في المعنى فالمصادر نحو فجار للفجرة ، والصفات نحو يا فساق عنده تشبه نزال في وزنها وفي معنى المبالغة (١٣) الذى فيها فحملت عليها ، اما الاعلام الشخصية كقطام وحذام

فقد ذهب فيها الى ان الحجازيين لم يفرقوا بينها وبين الصفات (فبنوها بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف)[١٤] ، وقد ضعّف مذهب الحجازيين بناء على تعليله هذا فقال في الصفحة نفسها : (واما الاعلام الشخصية كقطام وحذات فبنو تميم جروا فيها على القياس باعرابهم لها غير منصرفة ، أما الاعراب فلعريها من معنى الوصفية • وأما عدم انصرافها فلما فيها من العلمية والتأنيث وبناء اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لامعنى للوصف فيها حتى يراعى البناء الذى يكون لها في حال الوصف) الا انه لم يلبث ان اعتذر للحجازيين فقال : (لكنهم رأوا ان لاتضاد بين الوصف والعلمية من حيث المعنى•••فبنوها بناء الاوصاف •••) بل لم يلبث ان نص على صحة تقدير الحجازيين في البناء فقال : (لان تقديرى البناء والاعراب في جميع الشخصية مستقيمان •) •

والذى وقفنا عليه من تتبع روايات العلماء وآرائهم وذكرنا شيئاً منه في ما مضى ان التميميين يوافقون الحجازيين باطلاق في ثلاثة اضرب من فعال : اسماء الافعال ، والمصادر ، والصفات ويوافقونهم في ما ختم براء من اعلام الاناث ، ومعنى ذلك ان الحجازيين قد جعلوا الباب مطردا في حين افرد التميميون القسم الرابع منه بحكمين حكم موافق للباب في ما ختم براء وحكم مخالف في مالم يختم براء ولا ريب ان اطراد الباب اولى من شذوذه[١٥] ، على ان من العلماء من ذكر ان لغة تميم هي القياس في باب حذام ، قال سيبويه[١٦] : (••• فان بني تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسم لاينصرف وهو القياس •) وعلل منعها من الصرف ولم يعلل عدم بنائها عند تميم ولعله انما فعل ذلك لانه يرى ان الاصل فيها ان تنصرف فمن باب اولى الا يذكر عدم بنائها اذ الاصل في الاسماء الاعراب فما جاء معربا لايسأل لم لم يبن واذا جاء بخلاف ذلك ورد السؤال[١٧] ، فذكر انها منعت من الصرف لانك لم ترد معنى الوصفية الذى في الاصل بل

جعلتها علما فاجتمعت العلمية والعدل فمنعتها من الصرف[١٨] : (... الا ترى ان بني تميم يقولون هذه قطام وهذه حذام لان هذه معدولة عن حاذمة وقطام معدولة عن قاطمة او قطمة ، وانما كل واحد منهما معدولة عن الاسم الذى هو علم ليس عن صفة كما ان عمر معدول عن عامر علما لاصفة لولا ذلك لقلت هذا العمر تريد العامر .) وقد ذكر المبرد رأى سيبويه هذا فقال[١٩] : (واما بنو تميم فاذا ازالوه عن النعت فسموا به صرفوه في النكرة ، ولم يصرفوه في المعرفة وسيبويه يختار هذا القول .)

اما بناء أكثر للتميميين لما ختم براء فقد اعتذر لهم فيه بانهم انما فعلوا ذلك قصد الامالة وذلك ان الراء التي قبلها ألف من الحروف التي يكثرون الامالة معها ، والامالة تتحصل مع الكسر قال الداني[٢٠] : (واماله ابو عمرو والكسائي في رواية الدوري كل الف بعدها راء مجرورة هي لام الفعل نحو : على ابصارهم ، والقهار ، والغار ...) وقال سيبويه[٢١] : (فزعم الخليل ان اجناح الالف اخف عليهم ، يعني الامالة ، ليكون العمل من وجه واحد فكرهوا ترك الخفة وعلموا انهم ان كسروا الراء وصلوا الى ذلك وأنهم ان رفعوا لم يصلو .) وقد ذكر الصبان ان القول بالامالة لتعليل البناء على الكسر عند التميميين قد اعترض بان الامالة ليست من علل البناء ، ولم يذكر المعترض ولم اعرفه ، ثم دفع الاعتراض بان سبب البناء ليس الامالة وانما الشبه بنزال قال[٢٢] : (واعترض بان التوصل للامالة ليس من اسباب البناء ... ويدفع بان سبب البناء ليس التوصل للامالة بل الشبه بنزال) .

وعندى ان هذا الدفع قد يكون صحيحا ولكنه بحاجة الى زيادة ايضاح اذ قد يحتج عليه بان القول بشبه نزال يستدعي البناء في ما ختم براء وفي غيره ، واحسن من هذا قول الرضي[٢٣] : (وذلك لان تقديرى الاعراب والبناء في جميع الشخصية مستقيمان ، لكن قد يترجح احد التقديرين

لغرض وغرض تخصيص البناء بذى الراء قصد الامالة اذ هي أمر مستحسن، والمصحح للامالة ههنا كسرة الراء وهي لاتتحصل الا بتقدير علة البناء لانه اذا أعرب ومنع الصرف لم يكسر فاذا بني كسر دائما فاذا كان كذا كان تقدير علة البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف ، وان كان ايضا مستقيما لو منع) .

فلغة الحجاز اذا لها وجه قوي في ما ذهبت اليه من بناء حذام وبابها ولغة تميم لها وجه ايضا في منعها الباب من الصرف الا ان الذى يرجح لغة الحجاز اطراد الباب ويضعف لغة تميم امران : الاول : انهم يعودون الى لغة الحجاز في البناء في ما ختم براء ، وان كان النحاة قد عللوا ذلك بقصد الامالة ، الا ان المتحصل انهم تركوا لغتهم الى لغة الحجاز بصرف النظر عن القصد . الثاني : ان التميميين غير متفقين في لغتهم ههنا فقد نص العلماء على ان القليل من بني تميم لايعودون الى لغة الحجاز في البناء ، قال الرضي[٢٤] : (واما القليل من بني تميم فقد جروا على القياس في منع الصرف في الجميع دون قياس البناء) . وقال خالد الازهرى[٢٥] : (فان ختم فعال علما للمؤنث بالراء كسفار ... بنوه على الكسر الا قليلا منهم أى من تميم) . وقال السيوطي[٢٦] : (واكثر بني تميم يوافقون الحجازيين فيما آخره راء كسفار اسم لماء وحضار اسم كوكب فيبنونه على الكسر .) .

وعلى هذا فان الذي ينبغي أن يصار اليه في لغة الادب اليوم البناء في ماجاء على صيغة فعال من اعلام الاناث لا المنع من الصرف وذلك لغة الحجاز وقد قال عنها سيبويه في هذا الباب انها اللغة الاولى القدمى قال[٢٧] : فاما ماكان آخره راء فان اهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة اهل الحجاز كما اتفقوا في يرى والحجازية هي اللغة الاولى القدمى .)

الهوامش :

(١) الكتاب ٢ : ٣٦ـ٤٠ ، وقد ذكر ان اسم الفعل عدل عن مؤنث لم يستعمل في كلامهم ٢ : ٣٩ ٠

(★) ينبغي أن ينتبه الى أنه ليس كل فعال علماً لانثى بهذه المنزلة وانما الضابط العدل فهناك صفات مشبهة ليست معدولة كجواد وجبان ومصادر ليست معدولة كنجاح وغرام وبياض وسواد وأسماء جامدة كغزال وصباح وسراب وضباب فهذه كلها لو سميت بها مؤنثا لم تنبنِ وانما الكلام ههنا في المعدولات ٠

(٢) اللسان ١١ : ٣٥٢ مادة (حلق) ٠

(٣) انظر شرح ابن عقيل ١ : ١٢٩ ٠

(٤) الكتاب ٢ : ٣٠ ٠

(٥) مغني اللبيب ٢ : ١٩١ والاشباه والنظائر ١ : ٢١٧ ٠

(٦) شرح المفصل ٤ : ٥٠ـ٦٤ ٠

(٧) الكامل ٢ : ٤١٢ وانظر المقتضب ٣ : ٣٧٣ـ٣٧٥ ٠

(٨) ما بنته العرب على فعال : ص ٢٢ ٠

(٩) المخصص ١٧ : ٦٨ ٠

(١٠) شرح المفصل ٤ : ٥٣ وانظر ص ٦٤ ايضا ٠

(١١) المقتضب ٣ : ٣٥٥ ٠

(١٢) المقتضب ٣ : ٣٥٨ ٠

(١٣) انظر المخصص ١٧ : ٦٥ـ٦٦ حيث نقل عن أكثر من واحد من العلماء ان صيغة فعال يراد بها التوكيد ٠

(١٤) شرح الكافية ٢ : ٧٤ ٠

(١٥) الاشباه والنظائر ١ : ٢٣٢ ٠

(١٦) الكتاب ٢ : ٤٠ ٠

(١٧) المقتضب ٣ : ٣٠٩ وانظر منحة الجليل بحاشية ابن عقيل ١ : ٣٧ ٠

(١٨) الكتاب ٢ : ٤٠ ٠

(١٩) الكامل ٢ : ٤١٥ ٠

(٢٠) التيسير في القراءات السبع ص ٥١ وانظر الشافية ٣ : ٢١ ٠

(٢١) الكتاب ٢ : ٤١ وانظر ايضا ٢ : ٢٦٧ ٠

(٢٢) الصبان على الاشموني ٣ : ٢٦٩ ٠

(٢٣) الكافية ٢ : ٧٤ ٠

(٢٤) المصدر نفسه ٠

(٢٥) شرح التصدير على التوضيح ٢ : ٢٢٥ ٠

(٢٦) همع الهوامع ١ : ٢٩ ٠

(٢٧) الكتاب ٢ : ٤١ ٠

مراجع البحث

- الاشباه والنظائر ـ السيوطي ط٢ الدكن ١٣٥٩هـ ٠
- التيسير في القراءات السبع ـ ابو عمرو الداني ط ١ استانبول ١٩٣٠م ٠
- حاشية الصبان على الاشموني ـ محمد الصبان ط عيسى الحلبي ٠
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ ابن عقيل تحقيق محي‌الدين عبدالحميد ط ١٤ ، ١٣٨٥هـ ٠
- شرح الشافية ـ الرضي الاستربادي ـ تحقيق محمد نور وصاحبيه ط حجازي بالقاهرة ٠
- شرح التصريح على التوضيح ـ خالد الازهري ط عيسى الحلبي ٠
- شرح الكافية ـ الرضي الاستربادي ط استانبول ١٢٧٥هـ ٠
- شرح المفصل ـ ابن يعيش ط المطبعة المنيرية ٠
- الكامل في اللغة والادب والنحو والتصريف ـ المبرّد ، تحقيق د ٠ زكي مبارك ط١ ، ١٣٥٦هـ مطبعة مصطفى الحلبي ٠
- لسان العرب ـ ابن منظور نسخة مصورة عن طبعة بولاق ٠
- ما بنته العرب على فعال ـ الحسن بن محمد الصغاني ، تحقيق د٠ عزة حسن مطبعة الترقي دمشق ١٣٨٣هـ ٠
- المخصص ـ ابن سيده طبعة بولاق ١٣٢١هـ ٠
- مغني اللبيب ـ ابن هشام الانصاري ط عيسى الحلبي ٠
- المقتضب ـ المبرّد ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ط القاهرة ١٣٨٦هـ ٠
- منحة الجليل ـ محمد محيي‌الدين عبدالحميد بحاشية شرح ابن عقيل المذكور ٠
- همع الهوامع ـ السيوطي ، نسخة مصورة عن ط السعادة بمصر ١٣٢٧هـ ٠